

Distr.: General

1 April 1999

Arabic

Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٦

المعقودة في المقر، نيويورك

يوم الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أوزوغارغن (نائب الرئيس) (تركيا)

المحتويات

- البند ٩٢ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)
- (د) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (تابع)
- البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)
- (ج) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)
- (هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)
- البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)
- البند ٩٦ من جدول الأعمال: التدريب والبحث
- (أ) جامعة الأمم المتحدة
- البند ٩٧ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

نظرا لغياب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة السيد أوزوغارغن (تركيا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(د) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (تابع)

مشروع قرار بشأن عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي - منع تهميش الاقتصادات الضعيفة أو الهشة (A/C.2/53/L.14)

١ - السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال في معرض تقديمه لمشروع القرار إن مقدمي المشروع يرون أن منع التهميش سيكون هو القضية ذات الأولوية مستقبلا. وذكر أن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار مالية وأن مقدميه يأملون في أن يتسنى اعتماده بتوافق الآراء. وأوضح أن القرار لا يستهدف إيجاد فئة جديدة من الدول، ولا أن يعيّن التدابير المحددة التي يلزم اتخاذها لمنع الآثار السلبية للعولمة وتحرير الاقتصاد.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/53/L.15 و L.16 و L.17)

مشروع قرار بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة (A/C.2/53/L.17)

٢ - السيد مكسيميشيف (الاتحاد الروسي): قال في معرض تقديمه لمشروع القرار إن أهمية الاتفاقيات البيئية آخذة في التزايد، وإن الصلات القائمة بين تلك الاتفاقيات يمكن أن يكون لها تأثير في مجال التوصيات المتعلقة بالسياسات. وينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في الوضع من منظور تكاملي وشامل لجميع القطاعات، ومشروع القرار يمثل نهجا ممكنا لتحقيق ذلك.

(ج) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/C.2/53/L.15)

٣ - السيد هابسورو (إندونيسيا): قام بعرض مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأضاف أن استراليا والنرويج ونيوزيلندا وكندا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/C.2/53/L.16)

٤ - السيد تودجينو (بنن): قام بعرض مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ووجه الانتباه إلى الفقرتين ٥ و ١٢ منه.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/C.2/53/L.18)

مشروع قرار بشأن السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥ (A/C.2/53/L.18)

٥ - الرئيس: وجه الانتباه إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/53/L.18، الذي أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تعتمد الجمعية العامة.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

(أ) جامعة الأمم المتحدة (A/53/31، A/53/392 و Add.1، A/53/408)

٦ - السيد فان غنكل (رئيس جامعة الأمم المتحدة): قال في معرض تقديمه لتقرير مجلس جامعة الأمم المتحدة (A/53/31) إن السنة الماضية كانت في المقام الأول سنة للتقييم وإعادة التوجيه. فقد قرر المجلس إجراء تقييم شامل لعمل الجامعة على مدى العشرين عاما الماضية، فضلا عن تقييم آخر أجرته وحدة التفتيش المشتركة. بيد أن التقييم الذاتي اكتسب مزيدا من الزخم من المقترحات التي قدمها الأمين العام استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٥١، والتي ترد مناقشتها في الوثيقة A/53/408. وقد قاربت عمليات التقييم هذه غايتها، وسيقدم تقرير فريق مراجعة عمل الأقران إلى المجلس للنظر فيه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

٧ - وأردف قائلا إنه قد اتخذت في الوقت نفسه تدابير لتعزيز درجة الترابط الداخلي في الجامعة ومدى التعاضد فيما بين أنشطتها، وذلك بتعزيز القدرات الأكاديمية لمركز طوكيو وتقوية الروابط مع البلدان المضيفة. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تركيز هيكل برامج الجامعة حول أولويتين رئيسيتين، هما السلام وأسلوب الحكم، والبيئة والتنمية المستدامة.

٨ - واستطرد قائلا إن المجلس سيعتمد في اجتماعه الذي سيعقد في كانون الأول/ ديسمبر خطة استراتيجية سينصب التركيز فيها على مهمة الجامعة والمبادئ التي تسترشد بها، وتوجهاتها الاستراتيجية وأهدافها وغاياتها الأكاديمية، ووسائل التنفيذ. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تظل جامعة الأمم المتحدة عاملا حافزا لأنشطة البحث والفكر الأساسية بشأن قضايا السياسة العامة. وينبغي أن تعمل بوصفها مستودعا للأفكار لمنظومة الأمم المتحدة وأن تعزز أيضا أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات في البلدان النامية. وستولي الخطة اهتماما خاصا لبعض القضايا

البالغة الأهمية، مثل تعزيز قاعدة الدعم في البلدان المضيفة عن طريق الأنشطة التي تستهدف الشباب، واستحداث أشكال جديدة للتعاون مع الجامعات والباحثين في جميع أنحاء العالم ومع الشركاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة.

٩ - وأردف قائلاً إنه لكي يتحقق هذا التصور، يجب أن تحصل الجامعة على الدعم من جميع الدول الأعضاء. وأعرب عن تقديره للأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة في الجامعة، ولا سيما البلدان المضيفة، وهي الأردن وأيسلندا والبرتغال وزامبيا والصين وغانا وفنزويلا وفنلندا وماكاو وهولندا واليابان. ويجب أن تظل الجامعة محافظة لا على أهميتها لدى الدول الأعضاء والحكومات المانحة فحسب، بل على مصداقيتها في العالم الأكاديمي أيضاً، ومن ثم يجب أن تظل متمتعة في عملها بالحرية والاستقلال الأكاديميين في إطار ميثاقها. وتشكل الخبرة الفنية والمعرفة والحكمة التي يتمتع بها أعضاء مجلس الجامعة ومجالسها الاستشارية موردا رئيسيا من مواردها، ومن ثم ينبغي ألا ينظر إلى هذه الهيئات على أنها عبء بل على أنها ثروة.

١٠ - وأعرب عن اغتباطه بكثرة عدد الملمين بالأعمال التي تقوم بها جامعة الأمم المتحدة، والتقييم الإيجابي لكثير من منشوراتها، والاستجابة الطيبة لمبادراتها الجديدة. وأضاف قائلاً إن مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام تطرح تحديات وفرصا جديدة، وإنه يتطلع إلى اغتنام الفرص الواعدة التي يتيحها التعاون مع وحدة التخطيط الاستراتيجية.

١١ - واختتم كلامه قائلاً إنه يلزم حاليا أكثر من أي وقت مضى أن يكون التفكير تكامليا وشاملا لشتى التخصصات والثقافات وطويل الأجل. والجامعة بوصفها مجتمعاً علمياً من العلماء وجسراً بين عالم الدراسة والأمناء على المجتمع الدولي، لها دور متميز ينبغي أن تؤديه في هذه العملية.

١٢ - السيد كوياما (وحدة التفتيش المشتركة): قال في معرض تقديمه لتقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/53/392) إن المفتشين ركّزوا بصفة رئيسية على قضايا الإدارة. وتوصياتهم مقسمة إلى أربع مجموعات، هي: إدارة الجامعة، والتطوير المؤسسي، وتخطيط البرامج وتنفيذها، والتمويل والتنظيم.

١٣ - وأردف قائلاً إنه فيما يتعلق بإدارة الجامعة، يرى المفتشون أنه ينبغي إعادة النظر في تشكيل مجلس الجامعة لجعله يعكس على نحو أوفى تنوع أصحاب المصالح في الجامعة فتزداد بذلك الأهمية العملية لأنشطة الجامعة بالنسبة إلى المشاكل موضع الاهتمام العالمي. وتتألف الهياكل الإدارية للجامعة حالياً من حوالي مائة عضو. وينبغي إعادة النظر في تلك الهياكل وتبسيطها كفاءة لزيادة الفعالية من حيث التكلفة.

١٤ - وتطرق إلى مجال التطوير المؤسسي، فقال إن وحدة التفتيش المشتركة أوصت بتنشيط مركز الجامعة في طوكيو، من حيث وظيفته "كمركز فكري" وكذلك في مجال الإشراف التنظيمي على منظومة الجامعة بأسرها. وينبغي أن يضع المركز في الوقت نفسه أساليب مبتكرة لبناء القدرات وتعزيز مراكز وبرامج البحث والتدريب في البلدان النامية. ويمكن في هذا الصدد استطلاع إمكانية التمويل المرتبط مع المانحين المحتملين.

١٥ - واستطرد قائلاً إنه كما لاحظ الأمين العام بحق، فإن إمكانيات جامعة الأمم المتحدة لا تزال غير مستغلّة إلى حد كبير من جانب مجتمع الأمم المتحدة. وينبغي تنظيم التفاعل والتعاون بشأن المسائل البرنامجية تنظيماً

منهجيا بين الجامعة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وذلك بعدة طرق من بينها استغلال أجهزة لجنة التنسيق الإدارية على نحو أكثر منهجية وتعزيز أنشطة النشر التي تضطلع بها الجامعة داخل منظومة الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات الحكومية الدولية لوضع السياسات والمعايير.

١٦ - واسترسل قائلا إن أهم مصدر لتمويل الجامعة هو صندوق الهبات، الذي يبلغ الرقم الأصلي المستهدف له ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي الواقع أن التبرعات المقدمة حتى الآن لصندوق الهبات تقل عن نصف ذلك المبلغ؛ فضلا عن أن تلك التبرعات مخصصة بصفة عامة من جانب المانحين لمراكز وبرامج معيّنة للبحث والتدريب. وبغية تعزيز درجة الترابط بين عمليات جامعة الأمم المتحدة، توصي وحدة التفتيش المشتركة بإجراء استعراض للحالة الراهنة في توقيت مناسب. وإلى أن يتم ذلك، يمكن للمانحين المحتملين للجامعة أن ينظروا في إمكانية الأخذ بترتيب التمويل "المرتبط" المجلد ببيان في التوصية ١٠ (ب)، حيث تقدم نسبة مئوية من التبرعات المقدمة إلى الكيان التابع للجامعة في بلد متقدم النمو إلى كيان آخر تابع للجامعة في البلدان النامية (A/53/392، الفقرة ٨٩). وفي التوصية ١٠ (ج)، تقترح وحدة التفتيش المشتركة إدراج الجامعة في قائمة المؤسسات التي يحق لها الاشتراك في مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات.

١٧ - وتطرق إلى التوصية ١١، فقال إن وحدة التفتيش المشتركة توصي في إطار تلك التوصية بأن ييسر الأمين العام تنفيذ ترتيبات إيجاد أماكن عمل وخدمات مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في طوكيو.

١٨ - وأعرب عن سروره إذ يلاحظ أن الأمين العام يؤيد معظم توصيات وحدة التفتيش المشتركة ولا يعارض كلية أيًا من التوصيات التي لم تحظ بكامل تأييده بل يوصي بتناولها "بشيء من الحذر" (A/53/392/Add.1، الفقرة ١٢). وأعرب أيضا عن أمله في أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن جامعة الأمم المتحدة يتضمن معظم توصيات وحدة التفتيش المشتركة أو يعكس على الأقل زخم تلك التوصيات. ونبّه في هذا الصدد إلى أن التوصيات ١ و ١٠ (ج) و ٧ (د) تقتضي إجراءات مباشرة من جانب الجمعية العامة.

١٩ - السيد بيريز - سيفيني (فنزويلا): أشاد بجامعة الأمم المتحدة لما تقوم به من أعمال وما تقدمه من مساهمات في مداورات اللجنة الثانية بشأن عدد من البنود، منها التمويل لأغراض التنمية. وقال إن فنزويلا هي أحد المساهمين الرئيسيين في صندوق هبات الجامعة وإن كاراكاس هي مقر برنامج الجامعة المتعلق بالتكنولوجيا الأحيائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو برنامج متعاظم التأثير في المنطقة. ويمكن للجامعة أن تكون أداة قيّمة وجسرا يربط بين الأمم المتحدة والأوساط الجامعية الدولية في مجالات العمل الأربعة ذات الأولوية التي تعنى بها الجامعة، وهي: البيئة، والعلم والتكنولوجيا، والتنمية والسلام، والحكومات. ويمكن للجامعة أن تضطلع بعملها بأكبر قدر من الفعالية إذا ظلت جهازا مستقلا من أجهزة الأمم المتحدة.

٢٠ - السيدة دونغ غويلان (الصين): أشارت إلى ما تعلّقه حكومتها من أهمية على برامج البحث والتدريب التي تضطلع بها الجامعة، وقالت إن المنجزات التي حققها التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا وازدياد التكامل الاقتصادي العالمي يحتمان الأخذ بمنظور جديد واتباع أسلوب ابتكاري في العمل لوضع الخطط موضع الممارسة العملية. ولذا يلزم للجامعة أن تضبط من جديد مناطق تركيزها وأن تحسّن أسلوب عملها. وأعربت عن سرور وفدها لما يراه من أن الجامعة بذلت في الآونة الأخيرة جهودا كبيرة لتحسين إدارتها وزيادة كفاءتها. وبالنظر إلى محدودية المتاح للجامعة من الموارد المالية وغيرها، يجب عليها أن تضع ترتيبا لأولوياتها. فينبغي للجامعة

أن تولي مزيدا من الاهتمام للاحتياجات في مجال البيئة والتنمية، وأن تجعل برامجها البحثية والتدريبية أكثر تركيزا على المشاكل وأكثر اتصافا بالطابع العملي، وأن تخصص مواردها بأسلوب أكثر رشدا. وينبغي علاوة على ذلك اتخاذ تدابير تكفل نشر نتائج البحوث على نطاق واسع وفي التوقيت المناسب.

٢١ - السيد مهتاب (الهند): قال إن حكومته تعلق أهمية على أعمال البحث وبناء القدرات التي تضطلع بها جامعة الأمم المتحدة، وإنها تسهم بسخاء في صندوق الهبات الخاص بالجامعة وفي المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع للجامعة في هلسنكي بفنلندا. وأعرب عن ترحيب وفده بالملاحظات التي أدلى بها رئيس الجامعة بشأن الخطط الاستراتيجية الجاري وضعها حاليا في إطار الجامعة واعدته بالاضطلاع بأنشطة البحوث وبناء القدرات في إطار مجالين برنامجيين رئيسيين، هما: السلام والحكم، والبيئة والتنمية المستدامة. وأعرب عن تهنئهم وفده أيضا للحاجة إلى البحث والتفكير على مستوى أساسي طويل الأجل بشأن المشاكل العالمية الملحة التي تهم الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. وفي حين أن البحوث التي تضطلع بها الجامعة ينبغي أن تركز على بلوغ أعلى مستويات التفوق الأكاديمي، فإنها ينبغي أن تكون متممة أيضا بالطابع الواقعي والعملي وبالتركيز على السياسات، وأن تسعى إلى تغطية المواضيع الرئيسية ذات الأهمية لدى الدول الأعضاء، مثل تطبيق العلوم في مجال التنمية.

٢٢ - وأردف قائلا إن حكومته تعلق أيضا أهمية كبيرة على تعزيز القدرات عن طريق التدريب، وترحب باعتزام الجامعة تطبيق نهج جديدة وابتكارية في مجال بناء القدرات تشمل تنظيم دورات دراسية قصيرة الأجل وتطوير المناهج الدراسية ومنح الزمالات وتبادل أعضاء هيئات التدريس. وفي ذلك الصدد، ينبغي الاعتماد بقدر أكبر على استغلال الخبرات الفنية الوطنية، كما أن مواضع تركيز البرامج ينبغي أن تكون محكومة بقدر أكبر باتجاهات الطلب كي تلبي على نحو أوفى احتياجات البلدان النامية ومطالبها.

٢٣ - السيد إنغولفسن (أيسلندا): قال إن هيئة الطاقة الوطنية الأيسلندية وجامعة الأمم المتحدة تنفذان منذ عشرين عاما برنامجا للتدريب في مجال الطاقة الحرارية الأرضية في أيسلندا، وفُتّرت في إطاره دورات دراسية متخصصة وأنشطة للتدريب أثناء العمل لأكثر من ٢٠٠ من العلماء والمهندسين المدنيين العاملين في وكالات الطاقة ومؤسسات البحوث في أكثر من ٣٥ بلدا ناميا. ويستهدف البرنامج بناء القدرات من أجل التنفيذ الوطني وزيادة الوعي بأهمية استغلال مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

٢٤ - واستطرد قائلا إن حكومته قد تشجعت بالنجاح الذي أحرزه هذا البرنامج فبدأت مؤخرا برنامجا للتدريب في مجال مصائد الأسماك بالتعاون مع الجامعة. واشترك في البرنامج حتى الآن متدربون من أوغندا وغامبيا وموزامبيق، تلقوا في إطاره التدريب في مختلف نواحي صناعة صيد الأسماك، بما في ذلك وضع السياسات والتخطيط، وتقييم ورصد موارد المياه البحرية والداخلية، وإدارة الشركات، وتجهيز المنتجات السمكية وتسويقها. وقد توافق افتتاح البرنامج مع الاحتفال بالسنة الدولية للمحيطات. وأعرب عن أمله في أن يسهم البرنامج في تحقيق الأمن الغذائي في العالم.

٢٥ - السيد رحمانوف (تركمانستان): أعرب عن ترحيبه بتقرير وحدة التفتيش المشتركة ومذكرة الأمين العام. وقال إن وفده يتفق مع الأمين العام في توصيته بضرورة تعزيز إمكانيات جامعة الأمم المتحدة، التي لا تستغل إمكانياتها حاليا استغلالا كافيا. وأعرب عن اتفاق وفده أيضا مع ما يراه الأمين العام من وجوب توسيع نطاق

ولاية الجامعة إلى ما يجاوز دورها الحالي كمركز فكري، بحيث يشمل أيضا تعزيز نمو الأوساط الأكاديمية والعلمية في كل مكان، وبخاصة في البلدان النامية. وينبغي للمؤسسات العلمية والأكاديمية في الدول الأعضاء أن تزيد من مشاركتها في أعمال الجامعة بهدف تنظيم مشاريع بحثية مشتركة، وحلقات خاصة للمناقشة، واجتماعات للمائدة المستديرة، وبرامج تدريبية مختلفة، بما في ذلك في ميداني الطاقة الشمسية ومكافحة التصحر.

٢٦ - وأردف قائلا إن وفده يعتقد أن الجامعة ينبغي أن تحافظ على هيكلها الإداري البسيط وعلى ما تتمتع به من نزاهة واستقلال بوصفها مؤسسة أكاديمية. ونوه بأحر نشاطين من الأنشطة التي تعاونت فيها الجامعة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وهما الاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في الإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالتعليم العالي، ومع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) في إعداد سلسلة بشأن التنمية المستدامة على صعيد الممارسة العملية، فقال إنهما كانا مفيدتين فائدة جمّة للوفود التي حضرتها.

٢٧ - وألمح إلى تجربته الشخصية فقال إنه مُنح في وقت سابق من هذا العام منحة دراسية كاملة للمشاركة في برنامج القيادة الثاني الذي تنظمه الجامعة في أكاديميتها الدولية للقيادة في عمان بالأردن. ويشمل البرنامج تفاعلا مباشرا بين المشاركين وبعض القيادات العالمية، بما في ذلك بعض مشاهير السياسيين والأكاديميين، مثل السيد شيمون بيريز، رئيس وزراء إسرائيل السابق، والسيد أوسكار أرياس، رئيس جمهورية كوستاريكا السابق، الذي مُنح جائزة نوبل للسلام. وتضمّن البرنامج أيضا جولة دراسية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية ومصر وحوارا مع البرلمان الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية والجامعة العربية ومركز بيريز للسلام. وأضاف قائلا إن برنامج القيادة الذي تنظمه الجامعة يقوم في مطلع الألفية الجديدة بإعداد المشاركين فيه لثقافة جديدة عمادها السلام.

٢٨ - وأردف قائلا إنه كدبلوماسي شاب من دولة حديثة الاستقلال قد استفاد استفادة هائلة من هذه التجربة وإنه يود أن يعرب عن امتنانه لشعب الأردن وحكومته وعن شكره للبلدان المانحة، وبخاصة اليابان، لما تبديه هذه البلدان من التزام بالجامعة. وحث جميع الدول الأعضاء على تقديم كل ما يمكن من دعم للجامعة.

٢٩ - السيد عزيز (تونس): أثنى على الجامعة للتوازن الموفق الذي اتسمت به أنشطتها البحثية والتدريبية في عام ١٩٩٧ وللدور الذي تؤديه في مجال بناء القدرات. وأعرب عن ترحيب وفده بوجه خاص بأنشطة الجامعة الرامية إلى بناء قدرات المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية عن طريق جملة أمور منها برنامج لتدريب الطلاب، وعقد الحلقات الدراسية والتجمعات العلمية وبعض المشاريع المحددة. غير أن نطاق هذه الأنشطة لا يزال غير متناسب مع الاحتياجات الهائلة للبلدان النامية في هذا الصدد.

٣٠ - وأردف قائلا إن بلده، الذي يوجد لديه نظام تعليمي ممتاز، يسعى إلى تنمية التعاون مع مراكز البحوث العلمية والتقنية الرئيسية في العالم. ومن ثم فإنه يأمل في أن يرى تعزيزا للقدرات التدريبية لجامعة الأمم المتحدة في مجال الدراسات العليا، لتمكينها من تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية في هذا المجال. وأضاف قائلا في هذا الصدد إن التقارير المتعلقة بالجامعة كان ينبغي أن تتضمن معلومات محددة عن عدد الباحثين الذين يتلقون التدريب وجنسياتهم.

٣١ - ووصف المجالات التي تركّز عليها الجامعة بأنها ذات أهمية كبيرة، خصوصا للبلدان النامية، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية للتنمية، والتكنولوجيات الجديدة، وتكنولوجيا الحواسيب، والدراسات المتقدمة، والموارد الطبيعية في أفريقيا، والتكنولوجيا الأحيائية والمياه، والبيئة، والإصحاح. ومشاريع الجامعة تلبّي الأهداف التي حددتها في منظورها المتوسط الأجل للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. بيد أنه أشار إلى ما يلاحظه وفده من أن أنشطة الجامعة لا تزال توجد أساسا في البلدان الصناعية، حتى الأنشطة التي لها أهمية كبيرة لدى البلدان النامية. وأعرب عن أمل وفده في أن يتم إعادة توزيع مراكز الجامعة وبرامجها بحيث يشمل بلدان الجنوب. وقال في هذا الصدد إن تونس، التي تتمتع بخبرة ضخمة في مجال مكافحة التصحر، ويوجد لديها معهد للأراضي القاحلة، على استعداد لاستضافة وحدة بحثية جديدة بشأن التصحر واستزراع الأراضي القاحلة وحفظ نظمها الإيكولوجية. واختتم كلامه قائلا إن هذا المركز المقترح سيكون له تأثير إقليمي هائل، حيث أن التصحر يهدد بشدة بلدان أفريقيا وبلدان الشرق الأوسط.

٣٢ - السيد نيشيجاهيرو (اليابان): ذكر أن الجامعة بحاجة منذ وقت طويل إلى إصلاح شامل، وأعرب عن ترحيبه بتقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/53/392). وقال إن وفده لديه اقتراحات لتنشيط أعمال الجامعة. فأولا ينبغي زيادة إيضاح السياسات الأساسية التي يعتمد عليها الهيكل التنظيمي للمنظومة بأسرها. وثانيا، ينبغي بذل جهد أكبر لجعل صورة الجامعة أكثر اتضاحا في العالم بأسره. وأثنى على الجهود التي يبذلها مجلس الجامعة ورئيسها لمعالجة هذه الحالة، مضيفا إلى ذلك أنه يجب تكثيف الجهود الرامية إلى صياغة سياسة متسقة وموحدة للمنشورات. ولاحظ ثالثا إنه على الرغم من أن عدد المانحين قد زاد زيادة إسمية، فإن التبرعات التي قدّمت في الآونة الأخيرة مخصصة لأغراض محددة. ومن ثم حث الجامعة على تبسيط مصروفاتها الإدارية ومضاعفة جهودها الرامية إلى تأمين التمويل، خصوصا لصندوق الهبات الخاص بالجامعة.

٣٣ - واستطرد قائلا إن اليابان ستواصل بنشاط تقديم الدعم للجامعة. وهي تأمل في الوقت نفسه أن يبدأ إجراء إصلاحات في الجامعة على أساس التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، والمنظور الثالث المتوسط الأجل لجامعة الأمم المتحدة، والخطة الاستراتيجية الشاملة للجامعة التي قدمها رئيس الجامعة إلى المجلس في دورته الرابعة والأربعين. وذكر أن وفده سيقدم مشروع قرار بشأن جامعة الأمم المتحدة كي تنظر فيه اللجنة الثانية، معربا عن أمله في أن يعتمد ذلك المشروع بتوافق الآراء.

٣٤ - السيد شوينار (كندا): أكد من جديد تأييد حكومته للأنشطة التي تضطلع بها جامعة الأمم المتحدة. وقال إن الشبكة الدولية المعنية بالمياه والبيئة والصحة قد أنشئت في كندا في عام ١٩٩٦. وتوفر هذه الشبكة، التي يوجد مقرها في جامعة ماكماستر في أونتاريو، برامج لبناء القدرات تهيأ وفقا لاحتياجات البلدان النامية. وتتألف الشبكة من خبراء في مجالي تلوث المياه وإدارة المياه، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات أكاديمية، وممثلين للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص. وتتعاون الشبكة على نحو وثيق مع الأمم المتحدة وأجهزة جامعة الأمم المتحدة، ومع وكالات متخصصة شتى، ومع لجنة التنمية المستدامة والبنك الدولي. وتتخصص الشبكة في تحديد موارد العلم والتكنولوجيا المناسبة لتلبية الاحتياجات من المياه ومساعدة الصناعات البيئية في البلدان النامية، مع التركيز على بناء القدرات.

٣٥ - واستطرد قائلا إن الشبكة تولي الأولوية في هذه المرحلة الأولية لتنفيذ المشاريع في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا. وقد بدأت الشبكة أول مشروع من مشاريعها المدرة للدخل في المكسيك؛ وهي تعتزم

تنفيذ مشروع في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية والتنمية الساحلية. وشرعت الشبكة في التعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية للتصدي للأثار البيئية للتعددين. وتعتمد الشبكة أيضا تركيب شبكة لضخ المياه الجوفية بالطاقة الشمسية في منطقة الساحل في غرب أفريقيا، وتقديم المساعدة إلى المركز الوطني لأنشطة الصحة البيئية في الأردن، وتقييم الآثار المحتملة للملوثات المحمولة في المياه على الاستهلاك الآدمي للأسماك والأطعمة البحرية في منطقة الخليج العربي/أبو ظبي الساحلية.

٣٦ - السيد الحديد (الأردن): قال إن بلده فخور بأن عاصمته عمان قد اختيرت مقرا للأكاديمية الدولية للقيادة، عملا بقرار اتخذه مجلس جامعة الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وقد أنشئت الأكاديمية بهدف توفير التدريب لقادة المستقبل، وتزويدهم بما يلزم من المعارف والمهارات والاستراتيجيات للتصدي لما سيصادفونه من قضايا. ويتوخى بهذه الأكاديمية أيضا أن تكون مركزا لتبادل المعلومات والخبرات. وخلال السنوات القليلة التي انقضت من عمر الأكاديمية، قامت بترتيب مجموعة متنوعة من الأنشطة وأتاحت للمشاركين فرصة الاستفادة من خبرات بعض الشخصيات البارزة من رجال الدولة العالميين، وتبادل وجهات النظر بشأن عديد من القضايا العالمية الراهنة. واختتم كلامه قائلا إن الأكاديمية هي أول مؤسسة من نوعها في الشرق الأوسط، وإن وفده يحث المجتمع الدولي من ثم على أن يقدم لها كل ما يمكن من الدعم.

٣٧ - السيد مورات (هايتي): قال إن وفده يرحب ترحيبا خاصا بجهود الجامعة في استكشاف العوامل التي يمكن أن تفسر المشاكل الوطنية والدولية، بما في ذلك سلسلة الدراسات التي أجريت بشأن الحالة في هايتي في الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٦. ولا تزال الجامعة بحاجة إلى العمل على تعزيز مكانتها وتنويع قدراتها من أجل معالجة ما يساور الشعوب في جميع أنحاء العالم من شواغل عشية الألفية الثالثة. وينبغي أيضا لسياسة النشر التي تنتهجها الجامعة أن تولي مزيدا من الاعتبار للغات العمل الأخرى في الأمم المتحدة كي تصل الدراسات التي تصدرها إلى نطاق أوسع من الجماهير. ولا يمكن للعمل الذي تضطلع به الجامعة أن يكون فعالا ما لم تساهم الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية في ميزانية الجامعة. ولذا ينبغي للدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بالمساهمة في صندوق الهبات الخاص بالجامعة من أجل تمويل تشغيل وحدات جامعة الأمم المتحدة بدلا من إنشاء مراكز جديدة مرتبطة بها فحسب. واسترسل قائلا إن وفده يهنئ الجامعة على مبادرتها إلى مواصلة التعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. فهذا التعاون، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٢، يمثل مرحلة هامة في التقسيم الرشيد للعمل بين مؤسسات التدريب والبحث الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن تشجيع وفده للجامعة على مواصلة عملية الإصلاح الجارية بالفعل من أجل تبسيط نظمها وآلياتها الإدارية. واختتم كلامه قائلا إن هذا سيسر تنسيق عمليات الجامعة وسيفضي إلى توزيع أفضل لمواردها المالية.

٣٨ - السيد تالبوت (غيانا): أعرب عن تأييده للعمل الذي تضطلع به الجامعة. وقال إن وفده أحاط علما مع التقدير بالجهود التي تبذلها الجامعة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥١، ويود أن يشجع الجامعة على مواصلة أنشطتها في خدمة الأمم المتحدة.

٣٩ - السيد فان غنكل (رئيس جامعة الأمم المتحدة): قال إن كثيرا من الإصلاحات تضطلع به الجامعة بالفعل، لأنها ملتزمة حق الالتزام بتحسين أدائها لوظائفها وبتقديم مزيد من الخدمات للبلدان النامية ولمنظومة الأمم المتحدة ككل. وينقسم دور الجامعة إلى ثلاث شعب هي: العمل بوصفها مركزا فكريا يركّز على البحوث الأساسية والمتكاملة؛ وبوصفها جهازا يركّز على بناء القدرات؛ وبوصفها جهازا ذا توجه عملي، يركّز أساسا

على الأنشطة الميدانية. وفي هذا الصدد، تعمل الجامعة حاليا على أن تصبح أكثر نشاطا في ميدان مكافحة التصحر.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/53/72-E/1998/156، A/53/95-S/1998/311، A/53/163-E/1998/79)

٤٠ - السيد البسّام (رئيس مكتب نيويورك للجان الإقليمية): قال في معرض تقديمه للتقرير الوارد في الوثيقة A/53/163-E/1998/79 إن تعثّر عملية السلام وسياسات الاحتلال الإسرائيلي وإغلاق الأراضي المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير تسببت في تفاقم الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة والسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وقد شهد النصف الثاني من عام ١٩٩٧ انفجارا في حركة تشييد المباني في جميع أنحاء الأراضي المحتلة على نحو يضر ضررا بالغا بالشعب الفلسطيني. ولا تزال قلّة إمكانية الحصول على المياه، نتيجة للسياسات الإسرائيلية، تمثل العقبة الكبرى أمام التنمية الزراعية الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، لا تزال المصالح الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة تتريح من عدم إنفاذ السلطات الإسرائيلية للأنظمة البيئية المتعلقة بالتربة والهواء ونوعية المياه.

٤١ - واستطرد قائلا إن معظم الأيدي العاملة في بناء المستوطنات وصيانتها اليومية في جميع أنحاء الأراضي المحتلة هي عادة من الفلسطينيين. ولا تزال حالة البطالة حرجة للغاية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصا من جراء عمليات الإغلاق واعتماد إسرائيل المتزايد على العمال الأجانب من خارج المنطقة. وعلاوة على ذلك، تعذر الاستثمار والنمو خلال الفترة قيد الاستعراض بفعل المناخ الاقتصادي السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة، والناجم عن استمرار الالتباس في الحالة القانونية والسياسية.

٤٢ - وتطرق إلى حالة الجولان السوري، فقال إن الأحوال المعيشية للسكان العرب تواصل التدهور بسبب المستوطنات الإسرائيلية والقيود المفروضة على فرص العمالة والتعليم، فضلا عن سياسة الضرائب الإسرائيلية. ففرص العمالة المتاحة للسكان العرب السوريين في مرتفعات الجولان محدودة للغاية، حيث أن حركة السكان العرب بين الجولان والجمهورية العربية السورية لا تزال مقيدة تقييدا شديدا. وعلاوة على ذلك، تنعدم أمام هؤلاء العمال سبل الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية والتأمين الصحي. ويخضع السكان العرب المقيمون في الجولان لمستويات فادحة من الضرائب. وأضاف قائلا إن المعلومات الواردة في التقرير الحالي، مثلها مثل المعلومات الواردة في التقارير السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، تستند إلى مصادر مختلفة، مستمدة أساسا من الصحافة الإسرائيلية والفلسطينية.

٤٣ - السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): ذكر بأن قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٥٢ أكد من جديد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه، وقال إن التقرير المعروض على اللجنة يفصّل الصعوبات التي تواجه الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل من جراء السياسات والممارسات التي تنتهجها إسرائيل منذ أول احتلالها للأراضي العربية في عام ١٩٦٧. وتشمل هذه الممارسات توسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية، وانتهاك حقوق سيادة الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على تلك الموارد. وقد أدت

تلك الممارسات الإسرائيلية غير القانونية على مدى سنوات الاحتلال الطويلة إلى إصابة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية للأراضي المحتلة بالشلل. وأضاف قائلًا إن الاستيطان الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، يعكس الهدفين الاستراتيجيين لذلك البلد، وهما الاستيلاء على الأراضي والمياه وطرد السكان العرب لتلك المنطقة، باستخدام حجج أمنية وعقائدية زائفة شتى.

٤٤ - واستطرد قائلًا إن الإسرائيليين شرعوا في غرضون بضعة أيام من انتهاء حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ في العمل في بناء المستوطنة الأولى في الجولان السوري المحتل، تنفيذًا لسياستهم الرامية إلى فصل الجولان عن بلده الأم، سوريا، ولقرار الكنيست بفرض قوانينهم وولايتهم وإدارتهم على ذلك الإقليم. وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي ينص على أن القرار الإسرائيلي لاغ وباطل وليس له أي مفعول قانوني دولي، واصل الإسرائيليون تنفيذ سياستهم، ووافق الكنيست، في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، في القراءة الأولى، على اقتراح بإتمام ضم الجولان. ولم يكتف الإسرائيليون بالاستيلاء على ٩٦ في المائة من أراضي الجولان السوري المحتل وتدمير ٢٤٤ بلدة وقرية، وطرد سكانها لإحلال مستوطنين إسرائيليين محلهم، فعمدوا حاليًا إلى محاصرة القرى السورية الخمس المتبقية بهدف الاستيلاء على بقية الأرض متذرعين في ذلك بحجج من بينها الحاجة إلى أراض كي يشيّدوا عليها منشآت عسكرية أو مستوطنات أو طرقًا. وتترادف مع تلك السياسة السياسة التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال بشأن المياه، والتي تستهدف منع المواطنين السوريين في الجولان المحتل من استخدام مواردهم المائية وتوجيه ضربة قاصمة إلى أنشطتهم الاقتصادية، وأهمها الزراعة. وفي الوقت نفسه، تستخدم إسرائيل تلك الموارد المائية لصالح مستوطناتها.

٤٥ - وأردف قائلًا إن التقرير يعكس أيضًا واقع الاحتلال الإسرائيلي في القدس وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة. فلا تزال إسرائيل سادرة في حملتها الاستيطانية، وفي الاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستوطنات القائمة بهدف تغيير الطابع القانوني والديمقراطي للقدس المحتلة. ويعرض التقرير أيضًا صورة مفرجة للأحوال التي يرغم الشعب الفلسطيني على العيش في ظلها، حيث يُحرم من استخدام موارده المائية، التي صادرت إسرائيل ٨٠ في المائة منها.

٤٦ - واستطرد قائلًا إن المندوب الإسرائيلي قال في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة في إطار البند ٩٤ من جدول الأعمال إن بلده أصبح متقدما للغاية في عديد من ميادين التنمية البيئية، وإنه يسهم إسهاما فعالا في المساعي الإقليمية والدولية لمكافحة التصحر. ومن الواضح أنه أغفل الإشارة على أي نحو إلى مساهمة إسرائيل في إحداث التصحر الذي أصاب الأراضي الزراعية التي يملكها المواطنون العرب في الأراضي العربية المحتلة، بحرمان هؤلاء المواطنين من مواردهم المائية، التي أعلن المجتمع الدولي أنها حق من حقوقهم غير القابلة للتصرف.

٤٧ - السيد فهمي (مصر): قال إن التقرير المعروض على اللجنة يقدم معلومات تفصيلية توضح واقع الأحوال المعيشية المتفاقمة للسكان في الأراضي المحتلة. وأردف قائلًا إن تلك الأحوال ناتجة عن الممارسات الإسرائيلية الظالمة التي تستهدف السيطرة على الموارد الطبيعية للأراضي المحتلة وحرمان سكان تلك الأراضي من حقوقهم الطبيعية في ممارسة السيادة على تلك الموارد وتحقيق تطلعاتهم المشروعة إلى التنمية.

٤٨ - وأردف قائلا إن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لا تعكس فحسب واقع الاحتلال، بل تمثل أيضا استراتيجية مدبرة بإحكام لمصادرة تلك الأراضي والاستيلاء على مواردها الطبيعية وطرد مالكيها لتستفيد بها أقلية محتلة. ووفقا للمذكور في الفقرة ٤ من التقرير، سيكون هناك بحلول نهاية عام ١٩٩٨ أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ إسرائيلي يعيشون في أكثر من ٢٠٠ مجتمع محلي أنشئت منذ عام ١٩٩٧ في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان.

٤٩ - واستطرد قائلا إن التقرير يجعل من الواضح أيضا أن الاحتلال الإسرائيلي يتخذ من المستوطنات الإسرائيلية أداة لما يمكن تسميته بالإرهاب البيئي الموجّه ضد سكان تلك الأراضي. فقد وضعت الحكومة الإسرائيلية عمدا مرافق صناعية تسبب درجة عالية من التلوث في الأراضي المحتلة، متجاهلة بذلك المبادئ التوجيهية البيئية الدولية الأساسية. ويرد في الفقرة ٢٧ أن هناك ٤٥ مؤسسة تعمل في مجمع بوركان الصناعي المتاخم لمستوطنة آرييل. ويتفادى أصحاب تلك المصانع القواعد الصارمة المفروضة على الصحة والبيئة داخل إسرائيل ذاتها بالعمل في الضفة الغربية حيث يحصلون على إعفاءات ضريبية. وبالإضافة إلى بوركان، اشتكى الفلسطينيون من تشغيل بعض المرافق الصناعية في آرييل وكراني شومرون وكيريات أربع وأدوميم.

٥٠ - وأردف قائلا إن القيود التي تفرضها إسرائيل على حق السكان العرب للجولان السوري المحتل في التعليم هي بمثابة سرقة لمستقبل أجيال بأكملها، وتمثل انتهاكا لحقهم الطبيعي في تحسين مستويات معيشتهم. وتفيد الفقرة ٥٦ من التقرير بأن محاولات تحسين الأحوال المعيشية تعرقلها أيضا القيود المفروضة على توسيع المرافق التعليمية وعلى تيسير الالتحاق بالتعليم في الجمهورية العربية السورية وعلى فرص التعليم في الكليات الإسرائيلية.

٥١ - واسترسل قائلا إن عملية الخنق الاقتصادي التي تعتمد عليها السياسات الإسرائيلية تحد بشدة من خيارات التنمية الاقتصادية المتاحة أمام السكان الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال. والسياسة العنصرية المنتهجة تفرق بين أصحاب الأرض الشرعيين والمستوطنين الإسرائيليين وتوجد أوضاعا تناقض جميع القوانين والأعراف الدولية. ويذكر في الفقرة ١٩ من التقرير أنه في عام ١٩٨٧، حين كانت نسبة المستوطنين تبلغ بالكاد ١٠ في المائة من عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بلغ مجموع استهلاك الفلسطينيين من المياه ١١٥ مليون متر مكعب في حين بلغ استهلاك المستوطنين ٩٧ مليون متر مكعب. وذكر تقرير أصدرته حركة السلام الآن أن نصيب الفرد من المستوطنين اليهود من المساحات المروية يزيد بنسبة ٧ مرات و ١٣ مرة عن نصيب الفرد الفلسطيني من المساحات المسموح للفلسطينيين بريّها في قطاع غزة والضفة الغربية، على التوالي.

٥٢ - واستطرد قائلا إن قرارات عديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن قد أدانت إدانة قاطعة التدابير التي اتخذتها إسرائيل فيما يتعلق بالمستوطنات، وما نتج عنها منذ عام ١٩٦٧ من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل. كما أن تلك القرارات أكدت من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وقد نوه قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) بالحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير تكفل الحماية غير المتحيزة للأراضي والممتلكات الخاصة والعامة ولموارد المياه.

٥٣ - واسترسل قائلاً إن الممارسات الإسرائيلية توجد مناخاً يصعّد المواجهة بين الفلسطينيين والمستوطنين ويعقّد الحالة الأمنية، على نحو يُظهر التناقض في سياسة الحكومة الإسرائيلية التي تطالب من ناحية بأن يكون الأمن أولوية من الأولويات العليا لعملية السلام، وترسّخ في الوقت نفسه ممارسات حصادها التوتّر والمواجهة والعنف لا في الأراضي المحتلة وحدها، بل في الشرق الأوسط بأكمله.

٥٤ - وذكر أن مصر تابعت باهتمام كبير المفاوضات التي جرت مؤخراً في واي ريفر والتي أسفرت عن إبرام اتفاق مؤقت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وإنها تأمل في أن يؤدي تنفيذ ذلك الاتفاق إلى وضع عملية السلام على مسارها من جديد، كي يكفل تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة بناء على مبدأ الأرض مقابل السلام، وتطبيق الشرعية الدولية، واحترام الحقوق السيادية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

٥٥ - السيد البحر (قطر): قال إن المعلومات الواردة في الوثيقة A/53/163-E/1998/79 تجعل من الواضح كيف أن السياسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تناقض كل الاتفاقيات الدولية، بما فيها اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ومن المؤسف بصفة خاصة تمادي إسرائيل في الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتدمير المنازل، وطرد المدنيين الفلسطينيين العزل، على الرغم من عملية السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد المعقود في عام ١٩٩١. وتواصل إسرائيل بناء مستوطنات جديدة بهدف فرض الأمر الواقع، مع مطالبتها للطرف الآخر بالتفاوض. وتسابق إسرائيل الزمن كي تحضر مستوطنين يهود من جميع أنحاء العالم وتضعهم في مستوطنات في الأرض العربية المحتلة سعياً إلى تغيير التكوين الديمغرافي للبلدات في تلك الأراضي وكى تكفل تفوق أعداد المستوطنين على أعداد السكان العرب.

٥٦ - وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٥٢ قد أكد من جديد، في جملة أمور، الحقوق السيادية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه، وطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بعدم استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل أو التسبب في فقد هذه الموارد أو نفاذها أو تعريضها للخطر، فقال إن وفده قد أدان مراراً التدابير الظالمة التي تتخذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والشعب السوري في الأراضي العربية المحتلة، نظراً إلى أن تلك التدابير تشكل انتهاكات واضحة وصارخة للاتفاقيات الدولية ولقرارات الأمم المتحدة. وذكر أن وفده يحث الحكومة الإسرائيلية على وقف ممارساتها الوحشية تلك. واختتم كلامه قائلاً إن الشعب الفلسطيني له تاريخ متأصل الجذور في أرضه، وإن الأمم المتحدة يجب ألا يهدأ لها بال حتى تستعاد حقوق ذلك الشعب.

٥٧ - السيد جيلاني (المراقب عن فلسطين): قال إنه على الرغم من الصلة الوثيقة بين العواقب الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، وبين السيادة الدائمة لهذا الشعب وهؤلاء السكان على مواردهم الطبيعية، فإن قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٥٢ ركز أساساً على مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وعلى السياسات التدميرية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فيما يتعلق بتلك الموارد الطبيعية.

٥٨ - واستطرد قائلاً إن التقرير الوارد في الوثيقة A/53/163-E/1998/79 يبرز حقائق وأرقاماً مهمة تبين بوضوح تمادي إسرائيل في انتهاج سياساتها الاستيطانية بما لتلك السياسات من آثار مدمرة على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل. والتقرير المذكور مطابق للتقرير الذي سبق تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب عن أمله في أن يجري مستقبلاً تقديم تقريرين منفصلين بهذا الشأن.

٥٩ - وأردف قائلاً إن التقرير يشير إلى القدس الشرقية كما لو كانت منفصلة عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، مستخدماً عبارتي "الضفة الغربية" و"قطاع غزة" للإشارة إلى تلك الأرض المحتلة. ويستخدم التقرير أحياناً عبارة "الأراضي". ووفقاً لما سبق توضيحه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذه ليست هي الصيغة المستخدمة في قرارات الأمم المتحدة. وقد دأبت اللجنة على استخدام عبارة "الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس"، كما أن جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تؤكد وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة وسلامتها الإقليمية.

٦٠ - واسترسل قائلاً إن التقرير يكشف مدى جسامة الحملة الاستيطانية التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، على الرغم من إدانة ذلك الفعل من جانب المجتمع الدولي بأسره وفي قرارات عديدة للأمم المتحدة، ودون اعتبار لانطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وذكر التقرير أنه بحلول نهاية عام ١٩٩٨، سيكون هناك أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ إسرائيلي يعيشون فيما يزيد عن ٢٠٠ مجتمع محلي أنشئت منذ عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. وبلغ عدد المنازل الفلسطينية التي هدمها جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة جيم ٢٢٣ منزلاً في عام ١٩٩٧ وحده، و ٢٩٠ منزلاً في الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى آذار/مارس ١٩٩٨. ويضيد تقرير أعدده مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بيتشليم) أنه قد صدر ٣٢٢ أمراً بهدم منازل فلسطينية في القدس الشرقية، وأن عدد المنازل التي قررت الحكومة الإسرائيلية الحالية هدمها تجاوز ١ ٠٠٠ منزل. وتواصل الحكومة مصادرة الأراضي الفلسطينية كي تبني عليها مستوطنات جديدة وتوسع المستوطنات القائمة وتنشئ طرق مرور جانبية. وتواصل الحكومة أيضاً اغتصاب المياه من الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وتحويلها إلى إسرائيل نفسها وإلى المستوطنات: إذ أن نحو ٦٠ في المائة من الاستهلاك الإسرائيلي الكلي يغذى من مصادر في تلك الأراضي. وهناك تفاوت ضخم بين كمية المياه التي يستخدمها الإسرائيليون والكمية التي يستخدمها الفلسطينيون: إذ أن إسرائيل تغتصب ٨٠ في المائة من موارد المياه في الضفة الغربية.

٦١ - وأشار إلى تطور خطير آخر وردت الإشارة إليه في تقارير عديدة طوال عقود الاحتلال وتحققت من حدوثه وزارة البيئة الفلسطينية، هو أن إسرائيل تلقي نفايات سمية ونفايات أخرى في المناطق الفلسطينية. فقد عثر على كمية تتراوح من ٦٠ إلى ٨٠ طناً من تلك النفايات في منطقة قلييلية، قرب مصدر المياه الوحيد في تلك المنطقة. وإقدام إسرائيل على التخلص من تلك النفايات في البلدات والقرى الفلسطينية يعد واحداً من أخطر أعمال إساءة الاستغلال للموارد الطبيعية لفلسطين.

٦٢ - وأردف قائلاً إن استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية المذكورة أعلاه تعبير واضح عن الإيديولوجية التي تستهدف زيادة التوسع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. فالحكومة الإسرائيلية

تبذل للمستوطنات غير المشروعة كل ضروب التشجيع بينما تواصل تدمير المنازل الفلسطينية، وسحب بطاقات الهوية من سكان القدس الفلسطينيين، واغتصاب الموارد الطبيعية من الأرض المحتلة كي تستخدمها المستوطنات، ووضع كل عقبة ممكنة على طريق التنمية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية.

٦٣ - وأعرب عن أمله في أن يكون اتفاق واي ريفر نقطة تحول، وفي أن تنفذ جميع الخطوات المتفق عليها في التوقيت السليم، لكي تختتم المرحلة المؤقتة وتبدأ مفاوضات الوضع النهائي، التي ستفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

٦٤ - السيد الحديد (الأردن): قال إن وفده يود أن يثني على الجهود التي أثمرت التقرير الوارد في الوثيقة A/53/163-E/1998/79. وأردف قائلاً إن الحكومة الإسرائيلية الحالية تواصل تنفيذ السياسات التي انتهجتها جميع الحكومات التي سبقتها، ببناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة عملاً على فرض الأمر الواقع وتغيير التكوين الديمغرافي للأراضي العربية المحتلة، متحدية بذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وإرادة المجتمع الدولي. واستشهد بقرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) الذي يقرر أن سياسة إسرائيل وممارساتها في إنشاء المستوطنات ليست لها أي شرعية قانونية وتشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠)، الذي طالب إسرائيل بوقف نشاطها الاستيطاني وإزالة المستوطنات القائمة.

٦٥ - واستطرد قائلاً إنه نتيجة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، أصبحت كمية الأراضي المتاحة للزراعة أمام الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة محدودة بشدة؛ ونتج عن ذلك أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي أصبحت حالياً أقل من ١٥ في المائة، وصاحب ذلك انخفاض في عدد الفلسطينيين العاملين في القطاع الزراعي. ويخصص معظم موارد المياه المتاحة لمجتمعات المستوطنين الإسرائيليين: ويزيد استهلاك المستوطنين عن استهلاك الفلسطينيين بحوالي ١٠ مرات. وقد بيّنت دراسات عديدة أن الزيادة في الاستهلاك الإسرائيلي من المياه منذ عام ١٩٦٧ أخذ معظمها من موارد المياه في الضفة الغربية وأعلى نهر الأردن. وتستغل إسرائيل موارد المياه الجوفية حالياً بمعدل يجعل من المستحيل على تلك الموارد أن تجدد ما تفقده من جراء ذلك بالطرق الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، تحرم إسرائيل المجتمع الفلسطيني من موارد المياه: إذ أن استخدام هذا المجتمع للمياه لم يزد منذ عام ١٩٦٧ إلا بنسبة ٢٠ في المائة. ولا يسمح للسكان في الأرض المحتلة باستخدام المياه إلا للأغراض الشخصية فقط، وليس للزراعة ولا للتنمية الاقتصادية.

٦٦ - وأردف قائلاً إن إسرائيل تطبق معياراً مزدوجاً فيما يتعلق بالبيئة وفي تطبيق التدابير البيئية والصحية، على نحو يتوقف على ما إن كانت ستطبق في إسرائيل نفسها أو في الأرض المحتلة. ففي الأرض المحتلة، تنتهك المصانع الإسرائيلية الأنظمة الصحية والبيئية، ويجري نقل أعداد متزايدة من المصانع إلى الأرض المحتلة للتهرب من القيود المفروضة عليها في إسرائيل نفسها. وقد بيّنت عدد من الدراسات الآثار الضارة لذلك على صحة السكان والبيئة في الأرض المحتلة.

٦٧ - واستطرد قائلاً إن الإحصاءات الاقتصادية تبين أن مستوى معيشة المجتمع الفلسطيني قد انخفض نتيجة للسياسات الإسرائيلية وقمعها للاقتصاد الفلسطيني. فكثيراً ما تغلق الحدود الإسرائيلية، مما يلحق خسائر

بالاقتصاد الفلسطيني تناهز ١٠ ملايين دولار يوميا. وبغية جعل الاقتصاد الفلسطيني معتمدا على الاقتصاد الإسرائيلي، تعتمد إسرائيل أيضا إلى تعسير تعامل ذلك الاقتصاد مع اقتصادات البلدان العربية المجاورة.

٦٨ - واسترسل قائلا إن إسرائيل تواصل زيادة عدد المستوطنات والمستوطنين في الجولان السوري المحتل، وتقييد فرص العمالة المتاحة أمام السكان. ولا يتاح للعمال السوريين الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية أو التأمين الصحي وتفرض عليهم مستويات فادحة من الضرائب، بما في ذلك الضرائب المفروضة على الدخل والخدمات الصحية والمجالس المحلية وملكية الأراضي والمساكن واستخدام موارد المياه. وتؤدي تلك التدابير بصورة منهجية إلى ثني السكان العرب عن الاستثمار في التنمية الزراعية أو في المشاريع الصغيرة للتنمية الصناعية وتدفع بكثيرين إلى التماس العمل بأجر.

٦٩ - واستطرد قائلا إن بلده ظل يبذل كل ما في الوسع على مدار السنوات لتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط وكفالة تمتع سكان المنطقة بالتنمية والاستقرار بدلا من العنف والتدخل اللذين يعانون منهما منذ أمد طويل. وحتى بعد أن استعاد الأردن أرضه وموارده المائية عملا بالاتفاق الموقع مع إسرائيل في عام ١٩٩٤، فإنه لا يزال يعمل من أجل نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة. وقال إن بلده يعتبر التنمية والسلام أمرين متلازمين لا يمكن الفصل بينهما، وإن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان الأساسية. ولا يمكن للسلام أن يزدهر في ظل القمع والفقر والمعاناة. ومن ثم فإن الأمن الاقتصادي هو الضمان الفعال الوحيد للسلام.

٧٠ - وحث المجتمع الدولي على زيادة مساعدته المالية لجميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني وأن يخفف من معاناة الشعب الفلسطيني. وحدد مناشدة وفده لحكومة إسرائيل أن تكف عن مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات أو توسيعها وأن تنفي بالتعهدات التي التزمت بها في إطار الاتفاقات الثنائية، بما في ذلك مذكرة واي ريفر المبرمة مؤخرا، التي كان للملك حسين دور في إبرامها. واختتم كلامه قائلا إنه يجب وضع عملية السلام على مسارها من جديد، وإعادة النظر في الممارسات الإسرائيلية من أجل إحلال السلام في المنطقة بأسرع ما يمكن.

٧١ - السيد عزيز (تونس): قال إن هذا البند ينبغي أن يظل مدرجا في جدول الأعمال ما دامت إسرائيل مستمرة في احتلالها، وما دامت الشعوب محرومة من حقوقها المدنية والسياسية المكفولة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ووصف مصادرة إسرائيل للأراضي وهدمها للمباني وتحويلها لموارد المياه بأنه إنكار لحقوق أساسية. وقال إن التقرير يذكر في جملة أمور أن الزيادة في استخدام إسرائيل للمياه منذ عام ١٩٦٧ قد استمدت كلها تقريبا من مياه الضفة الغربية وأعالي نهر الأردن. وفي الوقت نفسه يرغم الفلسطينيون على ترك النزر اليسير الذي يحرثونه من الأراضي بسبب نقص المياه ولأنهم ممنوعون من حفر أية آبار.

٧٢ - واستطرد قائلا إن الحالة في الجولان السوري المحتل ليست أفضل من ذلك على أي نحو. فالسكان العرب يواجهون قيودا على فرص العمالة والتعليم والسلطات المحتلة تفرض عليهم ضرائب فادحة. وهذه المجموعة من السياسات التقييدية تثني السكان العرب عن الاستثمار في الزراعة والصناعات الصغيرة وتجبر كثيرا من أفراد هؤلاء السكان على هجر الزراعة كلية. وتمثل عمليات الإغلاق المتكررة التي تعتمد عليها إسرائيل عاملا رئيسيا وراء انخفاض الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١٨ في المائة في الضفة الغربية وغزة وانخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٣٥ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك،

انخفض الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا ملموسا من ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ما يقدر بنسبة ١,٢ في المائة في عام ١٩٩٧.

٧٣ - وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى كل الأسباب سألته الذكر، فإن وفده يطلب إلى الجمعية العامة أن تواصل نظرها في هذا البند في دورتها التالية، ويطلب أيضا تقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن ذلك البند.

٧٤ - السيد ميلر (منظمة العمل الدولية): قال إن العمالة تحتل مكانة جوهرية بالنسبة للتنمية المستدامة داخل الأراضي المحتلة. ونتيجة لاستمرار المستوى المرتفع من البطالة ومحدودية نسبة الوظائف ذات الأجر التي تتسم بالاستقرار أو بغير ذلك من الصفات التي تجعلها مرضية، تشتد ضرورة إيجاد وظائف جديدة. ومن المتوقع أن توفر برامج الاستثمار المتعددة الأطراف المخطط تنفيذه في مجال البنية الأساسية حوالي ١٥ ٠٠٠ وظيفة سنويا. بيد أن هذه الوظائف الجديدة لن تكون كافية لتلبية احتياجات العاطلين عن العمل بالإضافة إلى الأفراد الجدد الذين يلتحقون بسوق العمل. ومن ثم يتعين أن يأتي كثير من الوظائف اللازم إنشاؤها لتلبية توقعات السكان في الأرض الفلسطينية من مستويات أعلى للنمو الاقتصادي، ولا سيما القطاع الخاص.

٧٥ - وأعرب عن استعداد منظمة العمل الدولية لمساعدة السلطة الفلسطينية في وضع سياسات وإقامة مؤسسات لخفض البطالة. وذكر أن منظمة العمل الدولية قامت، بالتعاون مع المانحين الدوليين ومع السلطات الفلسطينية، بوضع برنامج للمساعدة التقنية يغطي مجالات مختلفة تتراوح من سياسات العمالة وتقديم الدعم إلى القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة إلى إنشاء نظام إحصائي سليم، خصوصا في مجالي العمالة والأيدى العاملة. وفي هذا الإطار، أجريت بعض الدراسات لتقييم مدى إمكانية توليد مزيد من فرص العمالة في مجالات مثل الزراعة والصناعات الصغيرة والصادرات. واستنادا إلى البحوث التي أجريت في تلك الميادين، قدمت منظمة العمل الدولية دعمها إلى مؤتمر دولي بشأن العمالة في فلسطين، عقد في رام الله في أيار/ مايو.

٧٦ - وأردف قائلا إنه لا يمكن أن يكون هناك تحسن دائم في حالة عمال الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة دون تنمية اقتصادية مقرونة بتوفير فرص العمالة والتدريب للعمال والموظفين الإداريين، وتعزيز منظمات أرباب العمل والعمال، وزيادة كفاءة المؤسسات الاجتماعية.

٧٧ - السيد إرون (إسرائيل): قال إن من المؤسف أن تناقش اللجنة الموضوع الراهن الذي يتصف، على أفضل تقدير، بأنه غير ضروري لعمل اللجنة. وعلاوة على ذلك فإن هذا الموضوع قد غطاه تغطية مسهبة الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت الموقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، كما أنه مدرج في مذكرة واي ريفر، التي تنص على أن الجانبين يؤكدان من جديد التزامهما بالعمل على نحو نشط على تعزيز التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. وتلك هي المحافل الملائمة لتناول تلك القضايا.

٧٨ - وأردف قائلا إن عملية السلام تعتمد على دعم المجتمع الدولي، وهو ما يعني أولا وقبل كل شيء الأخذ بمبدأ المفاوضات المباشرة. وهو يعني أيضا تهيئة مناخ يساعد على إحراز التقدم في المفاوضات، لا إيجاد مناخ يثير المواجهة السياسية. وهذا يقتضي على وجه الخصوص اتخاذ قرارات تنعكس فيها التطورات الإيجابية في عملية السلام ويتضح فيها الأمل في تحقيق مستقبل أفضل في الشرق الأوسط.

٧٩ - واستطرد قائلاً إن من المؤسف أن النقاش الدائر حالياً لا يسهم إطلاقاً في إشاعة روح التعاون التي تنطوي عليها عملية السلام. وعلى النقيض من ذلك، فإن التقرير المعروض على اللجنة، بإثارته قضايا تستهدف استباق النتيجة التي ستسفر عنها مفاوضات الوضع الدائم، يناقض المبدأ الذي يُسيّر تلك العملية بأسرها، وهو أن حل تلك القضايا يجب أن تقوم به إسرائيل والفلسطينيون مباشرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥.

- - - - -